نص ردن

▪ علاء حسن

أمن السيدية

أهالي السيدية في جانب الكرخ من العاصمة بغداد لديهم معطياتهم ومؤشراتهم لبيان تطور وتحسين الملف الأمني ، فقبل أكثر من ثلاثة أشهر ، قرر المسؤولون الأمنيون هناك فتح أربعة منافذ للدخول إلى الحي ، فترك هذا الإجراء ارتياحا بين الأهالي ، فخلصهم من الوقوف لساعات طويلة في طوابير دخول السيارات إلى الحي المعروف بأنه ، يشهد بين آونة وأخرى عملية اغتيال تطول ضابطا برتبة عسكرية عالية ، أو موظفا حكوميا ، وبعد تنفيذ الحادث ، يتم إغلاق شارع فرعي ووضع المزيد من الحواجز ، وتقليص منافذ الدخول من أربعة إلى اثنين، وإجبار "المشاية " على السير لمسافة أكثر من كيلو مترين للوصول إلى الشارع العام .

الإستراتيجية الأمنية المعتمدة في الحي هي غلق الشارع ، ومنع وقوف السيارات على جانبي الطريق ، وانتشار ملحوظ لعناصر الشرطة الاتحادية مهمتها إصدار الأوامر الفورية لكل من يحاول شراء دواء من صيدلية أو مراجعة عيادة طبيب ، ولا وجود لساحات الوقوف ، فيضطر أصحاب السيارات تركها في فروع بعيدة .

في سنوات الاحتقان الطائفي كانت السيدية من ابرز المناطق الساخنة في العاصمة ، شهدت عمليات تهجير واسعة ، وكانت معقلا لعناصر تنظيمات إرهابية ، مازالت وبحسب بعض الأهالي تمارس نشاطها ولكن بشكل محدود قياسا بالسنوات السابقة ، وبعد تطبيق الخطة الأمنية استعادت "السيدية " جزءا من أمنها ، وقيل إن تشكيل الصحوات وإقامة الصلاة المشتركة في الجوامع والحسينيات أسهمت بتوفير فرص استتباب الأمن ، وعلى الرغم منذ ذلك تستغل الخلايا النائمة الوقت المناسب لتنفيذ عملياتها ، وينعكس ذلك بتشديد الإجراءات حتى أصبحت أشبه بعقوبة جماعية تفرض على الأهالي.

معلم متقاعد يسكن حي السيدية منذ إنشائها نهاية عقد الستينات من القرن الماضي، أقترح إجراء مسح سكاني لأهالي الحي ، بأسلوب حزب البعث، فكان الحزبي في زمن النظام السابق مسؤولا على شارع أو أكثر ، وفي كل شهر يجدد معلوماته بطرح أسئلة عن المقيمين في الخارج والمحكومين بالإعدام ، وعدد أفراد الأسرة المنتمين إلى الحزب من المؤيدين والأنصار وأعضاء الفرقة والشعبة ، كان الاستجواب شهريا، وأحيانا أسبوعيا ، والبيانات تصل إلى المنظمة وبدورها تحولها إلى دائرة الأمن في منطقة السيدية ، ويقول المعلم المتقاعد الذي كان خاضعا لاستجواب أسبوعي لمعرفة مكان إقامة نجله في الخارج ونشاطه المعارض : " اسمع إن الكثير من عناصر وقيادات الأجهزة الأمنية كانوا من منتسبي الحزب المنحل ، ولدى هؤلاء الخبرة في الحصول على المعلومات الأمنية ، بطرق وأساليب عديدة ، والأهالي على استعداد لتقديم المساعدة في اقل تقدير لشعورهم بان مثل هذه الإجراءات قد تضع حدا لمعاناتهم " .

مقترح المعلم المتقاعد يبدو معقولا في حال نظر له المسؤولون الامنيون في السيدية من زاوية اعتماد إستراتيجية جديدة في بسط الأمن ، تعتمد المعلومة والعمليات الاستباقية لإحباط مخططات الخلايا النائمة ، قبل أن تصحو بتنفيذ حادث إرهابي ، ويكون رد الفعل بغلق احد منافذ الدخول للسيدية ، للقضاء على تخرصات وأكاذيب المشككين بتراجع الملف الأمني .

بعد حدوث حالات وفاة بسبب "أكسباير" الدواء

البرلمان يحمّل وزارة الصحة مسؤولية انتشار الأدوية ذات "المناشئ الرديئة"

كشف النائب عن كتلة المواطن عبد الحسين عبطان، أمس الأحد عن حدوث حالات وفاة يومية بين المواطنين بسبب تعاطيهم أدوية فاسدة، محملا وزارة الصحة مسؤولية انتشار مثل هذه الأدوية في الصيدليات كونها الجهة المسؤولة .

□ بغداد / أميمة الشمري

وذكر عبطان في تصريح صحفي تابعته "المدى"، "نحمل وزارة الصحة مسؤولية وجود أدوية مصنوعة من مناشيء سيئة وغير معروفة في الصيدليات"، مشيرا إلى أن "هناك أدوية مصنوعة من مناشيء جيدة ومعتمدة ولكنها تباع بمبالغ عالية جدا في الصيدليات لكنها لاتتوفر في مستشفيات الدولة" .

وبين أن " العشرات من المواطنين يموتون يوميا بسبب تعاطيهم أدوية ذات مناشيء سيئة لذلك فإن الوزارة تتحمل المسؤولية الكاملة بهذه القضية ".وطالب الوزارة بان " تتخذ إجراءات كفيلة منها توفير أدوية داخل صيدليات المستشفيات لضمان صحة المواطن الفقير وصاحب الدخل المحدود، وعليها أن تراقب الأدوية في الصيدليات الأهلية وتحدد تسعيرة مناسبة لبيعها " .

من جانبه أكد عضو لجنة الصحة النيابية جواد البزوني وجود" تقصير واضح من قبل وزارة الصحة في مكافحة الأدوية الفاسدة"، مستدركا " لكن هذا الموضوع لا يقع على عاتق وزارة الصحة فقط كونها جهة غير مسؤولة بتصدير العقوبات، بل يحتاج إلى تدخل الوزارات الأخرى المعنية مثل الداخلية " .

ودعا البزوني في تصريح لـ"المدى" إلى "ضرورة السيطرة على المنافذ الحدودية والموانئ ومنع الصيدليات الوهمية والباعة الذين يفترشون الشارع بالأدوية "، مشيرا إلى وجود " الخلل في الوزارة يرافقه حالة الفوضى في البلد وعدم السيطرة على الحدود وعدم متابعة المتجاوزين " .

وأضاف أن "وزارة الصحة لديها مفتشون لهم دور في عدة مناطق لكن ليسوا بالمستوى المطلوب"، موضحا "نحن طالبنا في مجلس النواب بإقالة المفتش العام لأسباب عديدة فهو عليه اعتراضات بسبب أدائه " .

وزاد إن " الوزارة لم تستطع تسديد حاجة البلد من الأدوية لأنها قضية تعاقدات وتعاملات ومراكز بيع أدوية عالمية مهمة فبالتالي يحصل تأخير في توريد المستشفيات، وبسبب هذه الحالة تكثر حالات الخرق " . ويرى أن "الوزارة لم تؤد دورها بشكل جيد لحد الآن وإذا ثبتت أي مخافة مباشرة من الوزارة فنحن لدينا خياراتنا في التعامل معها" .

وشهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انتشار ظاهرة بيع الأدوية المغشوشة في الصيدليات والأسواق الشعبية، وثبتت هناك حالات وفاة لعدد من المواطنين جراء تعاطيهم تلك الأدوية المنتهية الصلاحية. حيث أكدت منظمة الصحة العالمية في تقرير لها، أن ٧٠٪ من الأدوية المغشوشة تضبط في الدول النامية معظمها من مضادات الالتهابات وأن نسبة هذه الأدوية المغشوشة ترتفع في بعض الدول النامية والفقيرة من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ .

أقسام جديدة للبيئة في الأقضية والنواحي في بابل

□ بابل / إقبال محمد

أكد مدير عام بيئة الفرات الأوسط كريم حميد عسكر أن قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ دخل حيز التنفيذ قبل سنتين وأعطى مهلة ثلاث سنوات للأنشطة المخالفة والمتنوعة مثل أنشطة معامل الطابوق والديكور ومعامل الاسفلت القريبة من مواقع المدن .

وأشار عسكر في تصريح لـ"المدى"، الى ان " القانون ألزم جميع الجهات التي لها تأثيرات على البيئة برفع أي تجاوز على البيئة مثل اختيار مواقع بديلة لمعمل الطابوق والاسفلت ومحاسبة أصحاب كور الطابوق التي أثرت كثيرا على القطاع الزراعي إلا أننا لم نجد على مدى السنوات السابقة أي خطة على مستوى الحكومة ومجلس حماية وتحسين البيئة وعلى مستوى الأقضية والنواحي برفع أي نشاط مخالف أو دراسة ترحيل الى مواقع أخرى حيث أن كل الهم البيئي يطرح على دائرة البيئة فقط " .

وأضاف ان "المسؤولية مشتركة بين جميع الجهات منها الصحة والبلدية والماء والمجاري والموارد المائية والتخطيط العمراني والوحدات الإدارية في الاقضية والنواحي ومجالسها المحلية للحد من التجاوزات وعلى جميع الجهات وضع خطة بيئية متكاملة تتضمن حماية وتحسين البيئة " .

ولفت الى أن " دائرة البيئة لا تتحمل المسؤولية وحدها في التجاوزات البيئية ونتوجه إلى أصحاب القرار في الحكومة المحلية بان يتخذوا قرارات ملزمة بحل المشكلات البيئية والابتعاد عن المجاملات التي لمسناها في عملنا اليومي وهناك وجود مجاملات كبيرة على حساب البيئة ومثال ذلك تأخر ترحيل معامل الإسفلت ومعامل الطابوق وأعطاها مهلاً جديدة ومستمرة وعلى حساب المحددات البيئية " .

وزاد ان "وزارة البيئة وجهت بفتح شعب بيئية في الاقضية والنواحي تتبنى الجانب البيئي وحل المشاكل، وان بيئة الفرات الاوسط وبابل ساعية الى فتح شعبة بيئية في قضاء المسيب قريبا وهناك طموح لفتح شعبة أخرى في الكفل " .

في مرحلتها الأولى تستهدف 37 ألفاً

20 مركزاً لمحو الأمية في ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

أعلنت محافظة ذي قار أمس الأحد، عن انطلاق الحملة الوطنية لمحو الأمية والتي تستهدف ٣٥ ألف أمي في مرحلتها الأولى .

وقال مدير تربية ذي قار خير الله زاهي مغيشيش في تصريح لـ "المدى"، إن " محافظة ذي قار ومع انطلاق الحملة الوطنية لمحو الأمية جهزت ٢٠ مركز استقبال لتسجيل الراغبين بالدراسة في مراكز محو الأمية، وبواقع مركز تسجيل واحد في كل وحدة إدارية من الوحدات الإدارية العشرين التابعة للمحافظة " .

وأشار إلى أن "خطة وزارة التربية منحت المحافظة حصة تقدر بـ ٣٥ ألف دارس خلال المرحلة الأولى من الخطة التي تشمل ٥٠٠ ألف دارس في عموم العراق"، منوها إلى أن " السقف الزمني المقرر لتنفيذ فقرات المرحلة الأولى من الخطة تحدد بفترة أمدها سبعة أشهر على أن تتبعها مراحل أخرى في المستقبل " .

وكان مجلس النواب العراقي قد اقر قانون محو الأمية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ وذلك بالتزامن مع إعلان عدد من المؤسسات الدولية والمحلية المعنية بالشؤون التعليمية عن ارتفاع معدلات الأمية في عموم العراق حيث أشارت بعض الأرقام إلى وجود ٢٠٪ من سكان العراق لا يجيدون القراءة والكتابة .

وقدر مدير تربية ذي قار معدلات الأمية في المحافظة بـ ١٣٪ منوها الى عدم وجود إحصائيات رسمية في هذا المجال وأوضح " ان معدلات الأمية في محافظة ذي قار تقدر بـ ١٣ وبحسب دراسات خاصة أعدتها مديرية التربية لهذا الغرض " .

ومن جانبه شكك نقيب المعلمين في المحافظة بالبيانات المعلنة عن معدلات الأمية في المحافظة وقدر معدلاتها في المحافظة بـ ٥٠ ٪ من السكان المحليين .

وأضاف حسن السعيدي في تصريح لـ "المدى"، أن "معدلات الأمية في محافظة ذي قار يمكن أن تبلغ ٥٠٪ بحسب تقديراتنا الميدانية ورصدنا لهذه الظاهرة بين أفراد المجتمع ،مشيرا إلى افتقار المحافظة إلى الإحصاءات الرسمية في هذا المجال " .

ودعا نقيب المعلمين الى "التسريع في تنفيذ حملة محو الأمية وتفعيل مفردات قانونها عبر الاستفادة من خبرة الكوادر التعليمية والتدريسية التي واكبت وأسهمت في إنجاح الحملات السابقة لمحو الامية. لافتا الى ان نجاح الحملة يعتمد على طبيعة وجدية الجهات المسؤولة على تنفيذها" .

وتابع السعيدي " قانون محو الامية الذي صدر العام الماضي هو قانون مهم وجيد رغم انه جاء متأخر جدا " . وأضاف ان "المفترض ان يصدر هذا القانون خلال الأعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ حتى يتدارك التخلف الذي ورثناه من الحقب السابقة ويسهم في تقليص معدلات الأمية . وانتقد نقيب المعلمين التأخر في تنفيذ مفردات القانون الحالي مؤكدا أهمية انطلاق الحملة الإعلامية المصاحبة لتنفيذه قبل هذا الوقت وذلك لحث الأفراد الأميين على الالتحاق بمراكز محو الأمية".

وكانت محافظة ذي قار قد نظمت صباح الأحد احتفالية خاصة للإعلان عن انطلاق حملة محو الأمية في المحافظة حضرها محافظ ذي قار طالب كاظم الحسن وعدد من كبار المسؤولين في المحافظة فضلا عن الجهات والدوائر المعنية بتنفيذ الحملة المذكورة .

الإعمار توجّه بإنجاز صيانة جسر الصرافية

□ بغداد / المدى

وجهت وزارة الإعمار والإسكان بإنجاز أعمال صيانة جسر الصرافية في العاصمة العراقية بغداد خلال أسبوعين ، مشيرة الى وجود خطة شاملة لإعادة تأهيل الجسور وإزالة المطبات والكتل الكونكريتية .

وذكر وزير الإعمار والإسكان محمد صاحب الدراجي في بيان صدر امس الاحد وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "الوزارة اتخذت كافة الإجراءات العملية لتجاوز المعوقات وانجاز العمل في جسر الصرافية لافتتاحه أمام المواطنين " .

وبين انه "تم تكثيف الجهود من اجل انجاز أعمال صيانة واستبدال مفاصل تمدد جسر الصرافية بالسرعة الممكنة ووفق المواصفات الفنية المطلوبة خلال أسبوعين " .

وأوضح الدراجي ان "العمل الذي تنفذه شركة أشور التابعة لها مستمر على مدى ٢٤ ساعة من اجل انجازه بالسرعة الممكنة لتخفيف الزخم المروري وتسهيل انسيابية سير المركبات"، مشيرا إلى أن "الجسر يعتبر احد الجسور المهمة والحيوية الذي يربط جانبي الكرخ والرصافة" .

وأضاف الدراجي أن "العمل يتضمن صيانة واستبدال مفاصل التمدد المتضررة واستبدالها بأخرى جديدة تم استيرادها من مناشئ أجنبية رصينة وبعدد (٢٠) مفصلاً وبمجموع أطوال بلغت (٢١١)م حيث تم تثبيتها بواسطة مادة (الايبوكسي)، مبينا بأن طول الجسر الكلي مع المقتربات يبلغ (١١٦٠) م" .

وأشار الدراجي إلى أن "هناك خطة شاملة لإعادة تأهيل الجسور وإزالة المطبات والكتل الكونكريتية التي تؤثر على زيادة الأحمال الحاصلة عليها واستبدالها بحواجز ذات جمالية وأقل حملاً" .

يذكر أن جسر الصرافية تعرض في عام ٢٠٠٧ إلى تفجير بسيارة مفخخة أدى إلى تدمير ثلاثة فضاءات بالكامل وتمت إعادة أعماره من جديد في عام ٢٠٠٨ وافتتاح الجسر مرة أخرى أمام حركة سير المرور .

الديوانية: تحشيد أمني في هور الدلمج تحسباً لاشتباك عشائري

□ الديوانية / المدى

أعلنت محافظة الديوانية، عن انتشار قوات مشتركة من الجيش والشرطة في هور الدلمج للحيلولة دون حدوث نزاع عشائري بشأن الحدود الفاصلة بين محافظتي الديوانية وواسط وقانونية عقد المستثمر وعمله في الهور داخل الكوت، فيما طالب شيخ إحدى العشيرتين المتنازعتين لجنة العشائر البرلمانية بالتدخل لحل الخلاف.

وقال مستشار محافظ الديوانية الزراعي علي مانع في حديث للصحافة وتابعته "المدى"، إن "قوة عسكرية من الفرقة الثامنة التابعة للجيش العراقي فضلا عن قوات من شرطة محافظتي الكوت والديوانية انتشرت، أمس الأحد، في منطقة هور الدلمج لمنع حدوث نزاع عشائري بين قبيلة البدير من الديوانية وقبيلة كريش من الكوت" .

وبين أن "أفرادا من قبيلة كريش طالبوا مستثمر الهور وهو من قبيلة البدير بالخروج من جزء الهور العائد الى محافظة واسط رغم امتلاكه عقدا ساري المفعول حتى عام ٢٠١٦ مع وزارة الزراعة بالاستثمار في الهور".

وأضاف مانع أن "قبيلة كريش تطالب بنحو ٢٦ ألف دونم باعتبارها تابعة لمحافظة واسط وتعود تاريخيا للقبيلة قبل أن تغمرها مياه الهور"، مؤكدا "عدم وجود ترسيم قانوني للحدود بين المحافظات العراقية فضلا عن قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإقرار الهور وحدة واحدة لأغراض الاستثمار ومرجعية وارداته للحكومة المركزية باعتباره احدى الثروات الطبيعية المهمة في العراق".

وأوضح المستشار الزراعي لمحافظ الديوانية أن "قرارات مجلس محافظتي الديوانية والكوت بإلغاء العقود المبرمة مع مستثمري الهور لم تجد صداها لدى المستثمرين باعتبار أن تعاقدهم كان مع وزارة الزراعة وليس المجالس"، مشيرا إلى "تشكيل لجنة من العشائر والمسؤولين لغرض التفاوض مع العشيرتين المتنازعتين للوصول إلى حل يبعد المحافظتين عن الاقتتال عشائري".

ويقول شيخ عموم عشائر البدير في الديوانية قحطان عباس الصكبان في حديث للصحافة، إنه "تم جمع اغلب رؤساء عشائر المناطق المجاورة للمحافظتين لغرض التدخل لحل النزاع إلا أن قبيلة كريش لم تبد تجاوبا حتى اللحظة"، مطالبا "لجنة العشائر في البرلمان العراقي بالتدخل لحل الخلاف بين القبيلتين الذي قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها".

وأوضح الصكبان أن "القوات الأمنية الموجودة حاليا في الهور تحول دون حدوث أي مواجهات مسلحة"، محذرا من أنه "في حال انسحابها فلا احد يضمن ما يمكن أن يحدث بين القبيلتين".

يذكر أن مساحة هور الدلمج، (٥٠ كم جنوب الديوانية ١٨٠ كم جنوب بغداد)، تقدر بنحو ١٢٠ ألف دونم، ثلثاها في الديوانية والباقي بمحافظة واسط وتعيش في مياهه العديد من الأحياء المائية ومنها طيور فريدة تأتي موسمياً من مناطق مختلفة من العالم لاسيما من بلدان جنوب شرق آسيا وأفريقيا وتربى فيه ثروة هائلة من مختلف أنواع الأسماك فضلاً عن الجاموس والحيوانات المنتجة الأخرى .

الصحة تتعاقد مع أطباء أردنيين لمعالجة أمراض القلب

□ بغداد / المدى

أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة زياد طارق، أن فريقا طبيا أردنيا وصل إلى العراق وأجرى عددا من العمليات الخاصة بالقلب المفتوح في مدينة الطب بعد أن كان يتم إجراؤها في الخارج.

وأشار طارق في تصريح صحفي تابعته "المدى"، إلى أن "فريقا طبيا أردنياً وبالتعاون مع أطباء عراقيين أجرى عدداً من عمليات تبديل شريان القلب المفتوح وعمليات الفتحة الرباعية وتضييق شريان القلب في المركز العراقي للقلب في مدينة الطب". وبين إن "هذه الخطوة هي لنقل الخبرات من الخارج إلى العراق ليتسنى للأطباء العراقيين إجراءها في المؤسسات الصحية العراقية من دون إرسال المرضى إلى باقي دول العالم " .

من جانب آخر قال رئيس الفريق الطبي الأردني بسام العكشة، انه " تم توجيه دعوة من قبل وزارة الصحة العراقية من اجل إجراء عدد من العمليات للمرضى العراقيين في داخل العراق وأجرى عددا من العمليات الخاصة بالقلب المفتوح في مدينة الطب بعد أن كان يتم إجراؤها في الخارج.

وأكد أن "هذه المبادرة ستسهم في إجراء مثل هذه العمليات داخل العراق من دون الحاجة إلى إرسال المرضى إلى خارج العراق بعد تلقي الأطباء العراقيين الاختصاصيين المعلومات التامة ومشاركتهم الأطباء الأردنيين في إجراء تلك العمليات". من جانبه بين الدكتور الأردني خالد جمال اختصاصي أمراض القلب للأطفال انه " تم إجراء عمليات فتحات القلب الرباعية لعدد من الأطفال العراقيين في المركز العراقي للقلب في بغداد وبنسبة نجاح ١٠٠٪ وشارك فيها عدد من الأطباء العراقيين والأردنيين " . وأوضح أن "الأطباء العراقيين لديهم القابليات السريعة في تلقي المعلومة وتطويرها وهذا ما لمسناه في صالة العمليات من خلال مشاركتنا معهم في إجراء عدد كبير من العمليات المعقدة" . واكد أن "الفترة المقبلة ستشهد إمكانية ملاكات وزارة الصحة من إجراء هكذا عمليات معقدة وصعبه من دون عناء إرسال المرضى للخارج " .